

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

وزارة النفط أجابت عن استفسارات «المالية» كتابياً للتأكيد على القوة الائتمانية للدولة

11 سؤالاً حول إمكانيات الكويت النفطية لتسويق السندات

أحمد مغربي

في الوقت الذي تستعد فيه الكويت لإصدار أول سندات دولارية لها في الأسواق الدولية تقدر بنحو 10 مليارات دولار خلال الأسابيع المقبلة، بهدف تمويل جزء من عجز موازنة العام المالي المقبل الذي يبدأ في أبريل المقبل والذي يقدر بنحو 7.9 مليارات دينار، استمعت وزارة المالية والوفد الحكومي الرفيع إلى القدرة المالية والنقدية للكويت من قبل وزارة النفط مؤخرا، وكشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» أن وزارة النفط أجابت عن 11 سؤالاً نفطياً تدور معظمها حول القدرة المالية وحجم الاحتياطي المؤكد للكويت والاكتشافات النفطية الجديدة بالإضافة إلى مشاريع الإنتاج في نفط الكويت كالنفط الثقيل ومشروع الصفاة والوقود البيئي.

وقالت المصادر أن وزارة النفط أكدت في ردها على وزارة المالية أن الكويت تمتلك 101,5 مليار برميل احتياطي من النفط بناتج محلي إجمالي بأسعار السوق يبلغ 120 مليار دولار، فيما تبلغ قيمة الصادرات النفطية سنوياً 48,7 مليار دولار، مشيرة إلى أن قدرة الكويت الإنتاجية من النفط



تزيد على 3 ملايين برميل يوميا، فيما تبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية عند 2,750 مليون برميل يوميا، فيما تبلغ الطاقة التصديرية من النفط الخام 1,9 مليون برميل. وذكرت أن الكويت تسعى لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020 والاستمرار عند تلك المستويات إلى عام 2030 ومن ثم زيادتها إلى 4,750 ملايين برميل بحلول العام 2040، بالإضافة إلى زيادة الطاقة التكريرية من مستوى 936 ألف برميل يوميا إلى 1,4 مليون برميل.

وفي الوقت الذي تحفظت فيه وزارة النفط على إفشاء أي معلومات سرية حول حجم الاحتياطات النفطية (باستثناء المعلنة من قبل منظمة «اوبك»)، حاولت الوزارة تأكيد حجم الاحتياطات النفطية الضخمة للدولة عن تلك المعلنة من قبل «اوبك» بالإضافة إلى حجم احتياطات النفط الثقيل الذي تهدف الكويت إلى التدرج في إنتاجه من مستويات 60 ألف برميل يوميا إلى 270 ألف برميل.

وأوضحت المصادر أن وزارة النفط ومؤسسة البترول قدمت تعريف واضح لوزارة المالية حول القدرات

الاقتصادية والمحفزات التي يتمتع بها القطاع النفطي، بما يضمن تبيد أي مخاوف ولو مكتومة عن أي معلومة يرغب المستثمر في سماع مزيد من التفاصيل بخصوصها.

وأشارت إلى أن «النفط» أثبتت كتابيا صحة أكثر من 75٪ من التقييمات والتصنيفات التي تتمتع بها الكويت مثل التصنيف السيادي للكويت وحجم الاحتياطات النفطية وحجم الإنتاج والنظرة الإيجابية للمؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى الإستلة الفنية التي يحتاج إليها المستثمرون في ما يتعلق برؤية الحكومة لمعالجة أوجه الخلل في اقتصادها ورؤيتها للتنمية وتحديث خطتها لكويت 2035، بما يقود إلى رفع معدلات التغطية وتخفيض سعر الفائدة التي يمكن أن تدفعها الكويت لمستثمري سندات المحتملين.

وأضافت «في الوقت الذي انخفضت فيه متوسطات أسعار النفط خلال هذا العام إلى ما دون مستويات الـ 50 دولارا، أطلقت الكويت «رؤيتها الطموحة 2035»، وهي المرحلة التي ستغير خريطة الاستثمار، وتحفظ فرص استدامة نمو الاقتصاد».

وقالت انه «في ظل قوة

«النفط» تحفظت على إفشاء معلومات سرية تخص الاحتياطات والاكتشافات

75 ٪ من تصنيفات الكويت الائتمانية تم تأكيدها

تسويق السندات وجدية المعلومات يهدفان إلى خفض معدلات الفائدة للأجل الطويلة

الاقتصاد الكويتي ومثانته، وانخفاض حجم الدين العام، تعتبر السندات الحكومية المطروحة فرصة جاذبة لرؤوس الأموال الاستثمارية، يشار إلى أن استمرارية نمو الاقتصاد المحلي، رغم انخفاض أسعار النفط، تعد مصدر ثقة للمستثمرين، حيث ستكون السندات الحكومية أبرز الفرص الاستثمارية، وستكشف مدى تطلع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في السندات الحكومية، وسط مؤشرات دولية تؤكد أن الاقتصاد سيحقق معدلات نمو أفضل حالا، خلال 2017/2018، على الرغم من تراجع مستوى النمو خلال العام الحالي.

ويأتي التصنيف الائتماني للكويت عند مستويات AA الأفضل خليجيا وتحاول الحكومة الحفاظ على تلك المستويات من التصنيف مع النظرة المستقبلية المستقرة من أجل دعمها في الحصول على الاقتراض اللازم لسد عجز الموازنة من الأسواق الدولية، في الوقت الذي تحاول الكويت أن تستعد لتصنيف سندات بعد الإصدار لتتحسب ضد أي تصنيفات سلبية للسندات المتوقع إصدارها قريبا.

التكلفة تخطت 6٪ و«ستاندرد تشارترد» المنسق العالمي للصفقة 360٪ تغطية صكوك «وربة» وطلبات الاكتتاب تجاوزت 900 مليون دولار

محمود فاروق



علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن إصدار صكوك بنك وربة البالغ 250 مليون دولار قد تمت تغطيته بنسبة تخطت 360٪ حيث بلغ إجمالي قيمة الطلبات التي تم تقديمها بالاكتتاب أكثر من 900 مليون دولار، وأكدت المصادر أن التسعير الأولي للصكوك سيتعدى 6٪.

وأشارت المصادر إلى أن الجولة التسويقية لهذه الصكوك أثمرت مشاركة سنغافورة وهونغ كونغ وبني ولندن والكويت، مبيئة أن ثقة المستثمرين في مستقبل بنك وربة ساهمت في تغطية الإصدار أكثر من المتوقع. وتعود أهمية هذه الصكوك إلى أنها تنبع من كونها الثانية لبنك كويتي بغرض تعزيز الشريحة الأولى لرأس المال.

وحسب معلومات وردت لـ «الأنباء» فإن المنسق العالمي للصفقة هو ستاندرد تشارترد، اما المؤسسات التي تتولى ترتيب إصدار الصكوك فهي بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك الإمارات دبي

تأجيل عمومية «وربة» إلى 14 مارس

تأجلت الجمعية العمومية لبنك وربة التي كان من المقرر انعقادها أمس، وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني وأدوات تمويلية أخرى وفقا لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات معيار الكويت للأوراق المالية.

بازل3. ويأتي إصدار صكوك بغرض تعزيز رأسماله عبر أدوات الشريحة الأولى لرأس المال، وفقا لتعليمات بازل3، بحد أقصى للإصدار 250 مليون دولار، ولتمويل مشاريع تنموية كبرى طرحتها ضمن خططها التنموية.

وتأسس بنك وربة وهو مصرف إسلامي في عام 2010، وأكمل بنك الكويت الوطني إصدار حقوق بقيمة 473,2 مليون دولار في يونيو وباعت بنوك الأهلي والخليج الكويتي وبيبواي والخليج إما سندات تعزيز رأس المال أو صكوكا منذ مايو.

«الوطني كاييتال» و«بيتك» و«كامكو» تشارك في ترتيب الإصدار

إصدار الصكوك إقبالا من المستثمرين ويستقطب أمولا من الأسواق العالمية لما يحظى به البنك من الثقة في أوساط المستثمرين. واعتبر الغانم أن الاكتتاب في صكوك بنك وربة فرصة جيدة للاستثمار انطلاقا مما حققه البنك في السنوات الست الماضية من معدلات نمو جيدة سواء أصول البنك أو الودائع إلى جانب ارتفاع الأرباح، مشيرا إلى أن هذه

الوطنية والوطني كاييتال، شركة كامكو، وبيت التمويل الكويتي، وبنك نور وبنك ستاندرد تشارترد. وعلن بنك وربة في 28 فبراير الماضي عن بدء حملته التسويقية في الأسواق المحلية والخليجية والدولية لصكوك يعززم إصدارها بقيمة 250 مليون دولار.

وتوقع الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم في تصريح سابق أن يشهد

سبقت المملكة المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي الكويت الأولى عربيا و21 عالميا في غلاء المعيشة

محمود عيسى

سجلت دول شمال افريقيا العربية مثل تونس وليبيا والجزائر والمغرب اداء جيدا لتأتي في الثلث الاخير من القائمة. وكشفت آخر بيانات صادرة لشهر مارس 2017 أن الكويت سجلت على مؤشر تكلفة المعيشة لهذا العام 75,24 نقطة، لتكون أعلى من قطر والإمارات اللتين جاءتا على التوالي في المركزين 30 و31 عالميا، مسجلتين 69 نقطة و67 نقطة، وبحسب «نميبو» الذي يستقي معلوماته بناء على أسعار 50 منتجا وخدمة مختلفة، من ضمنها النفاذ إلى الإنترنت، وأسعار المواد الغذائية في محلات البقالة، ومتوسط إيجارات السكن، وغيرها الكثير، جاءت برمودا في المركز الاول في العالم، تلتها سويسرا، ثم ايسلندا، فالنرويج، ثم جزر البهاما، تليها جزر فيرجين الأمريكية، تليها اليابان، ثم إيطاليا، فالدمرك، تليها سنغافورة.

حلت الكويت في المركز الاول عربيا وخليجيا وفي المركز 21 عالميا على مؤشر نوميبو لغلاء المعيشة في العالم الذي تضمن بيانات عن 121 دولة. وقد أظهر الموقع الذي يعد واحدا من أكبر قواعد البيانات التي تغطي أسعار المعيشة تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية كأعلى دولة عربية من أصل 121 دولة على صعيد العالم، وسبقت المملكة المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، وفرنسا التي حلت في المركز 22 عالميا، و121 عربيا وعاليا على التوالي. ومن الملاحظ أن دول الخليج والاردن ولبنان سجلت ارتفاعا في تكلفة المعيشة، في حين

ويأتي إصدار صكوك بغرض تعزيز رأسماله عبر أدوات الشريحة الأولى لرأس المال، وفقا لتعليمات بازل3، بحد أقصى للإصدار 250 مليون دولار، ولتمويل مشاريع تنموية كبرى طرحتها ضمن خططها التنموية.

وتأسس بنك وربة وهو مصرف إسلامي في عام 2010، وأكمل بنك الكويت الوطني إصدار حقوق بقيمة 473,2 مليون دولار في يونيو وباعت بنوك الأهلي والخليج الكويتي وبيبواي والخليج إما سندات تعزيز رأس المال أو صكوكا منذ مايو.

أخبار البورصة

ترسية مناقصة على تابعة لـ «عربي القابضة» بـ23.4 مليون دينار

قالت مجموعة عربي القابضة إنه تمت ترسية مناقصة على شركتها التابعة عربي للطاقة والتكنولوجيا، المملوكة بنسبة 73٪، بقيمة 23,44 مليون دينار، لصالح شركة نفط الكويت.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن المناقصة تتعلق بتطوير مرافق التصدير الحالية لشركة نفط الكويت، علما بأن مدة المشروع 42 شهرا. وكانت الشركة التابعة قدمت أقل سعر في مناقصة شركة نفط الكويت في 20 نوفمبر الماضي. وشهدت «عربي القابضة» تحولاً سلبياً في نتائجها الفصلية للربع الثالث من العام الماضي بتسجيل خسائر قيمتها 1,3 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 73 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2015.

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا يقضي بسحب قراره السابق بشأن تطبيق أحكام الاستحواذ الإلزامي على تركي حميدان العميدان والأطراف التابعة له على جميع أسهم شركة زيم القابضة. وحسب البيانات

«هيئة الأسواق» تلغي قرار استحواذ إلزامي على أسهم «زيم»

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا يقضي بسحب قراره السابق بشأن تطبيق أحكام الاستحواذ الإلزامي على تركي حميدان العميدان والأطراف التابعة له على جميع أسهم شركة زيم القابضة. وحسب البيانات

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا يقضي بسحب قراره السابق بشأن تطبيق أحكام الاستحواذ الإلزامي على تركي حميدان العميدان والأطراف التابعة له على جميع أسهم شركة زيم القابضة. وحسب البيانات

«مجموعة العثمان» تبيع أسهم في «هيومن سوفت» بـ20 مليون دينار

الرسمي، وأظهرت عدم وجود أي تداولات على سهم «هيومن سوفت»، سواء بجلسة الاثنين أول من أمس، أو بالصفقات الخاصة التي تعلن عنها البورصة. وكذلك لم يظهر أي إفصاح من السوق عن وجود مزاد لبيع أسهم الشركة، ووفقا للقانون يجب أن يكون هناك إفصاح عند بيع أكثر من 5٪ من أسهم أي شركة من خلال مزاد معلن عنه على موقع السوق.

أظهرت انفصالات البورصة أمس، تغيرا في ملكيات كبار المال في 4 شركات، أبرزها بيع فهد العثمان ومجموعته شركة «العثمان للمشاريع التجارية»، حصة تقدر بـ 5,4٪ من أسهم الشركة لتنتقل حصته إلى 40,5٪ تراجعا من 45,9٪، أي أن عدد الأسهم المباعة 6,1 ملايين سهم بقيمة إجمالية تقدر بنحو 20 مليون دينار. وتم استطلاع تداولات أمس على موقع البورصة

«مبرد» توصي بتوزيع 5٪ نقداً

أوصى مجلس إدارة شركة مبرد للنقل بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 5٪ من رأس المال، بواقع 5 فلوس لكل سهم، وهي نفس توزيعات عام 2015. وأظهرت البيانات المالية للشركة تحولا إيجابيا بنتائج الربع الرابع من العام الماضي بعد تسجيل أرباح في نهايته، مقابل خسائر الفترة نفسها لعام 2015.

خلال فبراير احدهما بقيمة 195 مليون دينار والآخر بقيمة 200 مليون دينار. وخلال العام الماضي 2016 اصدر البنك المركزي سندات وتورق مقابل وصل عددها إلى 40 إصدارا بقيمة إجمالية 8,4 مليارات دينار مقسمة بين 28 إصدارا لمدة 3 أشهر بقيمة 5,79 مليارات دينار و12 إصدارا لمدة 6 أشهر بقيمة إجمالية وصلت إلى 2,6 مليار دينار.

شهدت أقل حجم طلب على إصدارات الـ 3 أشهر منذ بداية العام 220 مليون دينار بفائدة 1,25٪.. سندات يصدرها «المركزي» لتنظيم السيولة بالسوق

أحمد موسى

أصدر البنك المركزي 5 إصدارات لمدة 3 شهور بلغت قيمتها 965 مليون دينار و3 إصدارات لمدة 6 شهور بإجمالي قيمة 660 مليون دينار ليصل إجمالي قيمة الإصدارات منذ بداية العام 1,625 مليار دينار. وجاء حجم الطلب ضعيفا على إصدار أمس ووصل حجم الطلب إلى الأربعة التي أصدرها المركزي منذ بداية العام، حيث وصل حجم الطلب بنسبة تغطية 545٪.

وعلى الرغم من الفروق الطفيفة فإن إصدارات أمس يمثل أكبر الإصدارات لمدة 3 أشهر بين الإصدارات الخمسة خلال العام الحالي حيث وصل متوسط الإصدارات الأربعة التي تم إصدارها لمدة 3 أشهر منذ بداية العام إلى 186,25 مليون دينار حيث تم إصدار سندات مرتين خلال يناير بقيمة 175 مليون دينار لكل منهما وإصدارين

أصدر البنك المركزي أسس سندات وتورق مقابل لمدة 3 أشهر بقيمة 220 مليون دينار بفائدة 1,25٪، تستحق في 6 يونيو المقبل.

يأتي إصدار أمس الثامن ضمن سندات البنك المركزي والتورق المقابل لتنظيم السيولة فيما بين البنوك خلال العام 2017، حيث